

Distr.  
GENERAL

CEDAW/C/UK/4/Add.4  
1 March 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء  
على جميع أشكال  
التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على  
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨  
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الرابعة للدول الأطراف

إضافة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية\*

(جزيرة مان)

\* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة المملكة المتحدة انظر الوثيقة Amend.1-4 و CEDAW/C/5/Add.52؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير، انظر الوثائق CEDAW/C/5/SR.160 و CEDAW/C/5/SR.159 و CEDAW/C/5/SR.156 و CEDAW/C/5/SR.155 للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/45/38)، الفقرات ٢١٣-٢٦٧. وللاطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة المملكة المتحدة انظر الوثيقة Amend.1 و CEDAW/C/UK/2؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير، انظر الوثيقة CEDAW/C/SR.223 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/48/38)، الفقرات ٥٢٢-٥٨٩. وللاطلاع على التقرير الدوري الثالث المقدم من حكومة المملكة المتحدة انظر CEDAW/C/UK/3 و Add.1 و Add.2.

### معلومات أساسية عامة

١ - يرد وصف سياسي وقانوني واجتماعي واقتصادي عام لجزيرة مان في التذييل الثاني عشر للوثيقة الأساسية المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة لتابع المملكة المتحدة (HRI/CORE/1/Add.62) المؤرخة كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (الذي يكمله الجزء الأول من التقرير الأولي عن جزيرة مان (CEDAW/C/5/Add.52/Amend.3).

٢ - ويتضمن هذا التقرير معلومات عن التطورات التي طرأت منذ تقديم التقرير الأولي.

#### السكان

٣ - استمر عدد سكان الجزيرة في الزيادة. وحسب التعداد الأخير (المؤقت) الذي أجري في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بلغ عدد السكان المقيمين ٧١٤٧١ نسمة منهم ٧٩٧ ذكوراً و٣٦٩١ اثناً. وارتفع أيضاً عدد النساء ونسبة النساء في مجال العمل. وللاطلاع على جدول للسكان الناشطين اقتصادياً انظر الفقرة ١٥ أدناه.

#### الاقتصاد

٤ - لا يزال قطاعاً الخدمات المالية والصناعة التحويلية يشكلان أهم قطاعين في الاقتصاد. واتسع قطاعاً إدارة السفن والاتصالات السلكية واللاسلكية في السنوات الأخيرة.

#### الحكم والقانون

٥ - يتولى حالياً رئاسة الجلسات المشتركة بين المجلس التشريعي ومجلس الأعيان، اللذين يشكلان ما يسمى بالتينوالد (Tynwald) وهي الهيئة التشريعية، رئيس التينوالد، وهو منصب يشغل بالانتخاب، وذلك بدلاً من نائب الحاكم. ويطلق حالياً على المجلس التنفيذي السابق اسم مجلس الوزراء. وأنشئ منصب قاضي محترف آخر، وهو نائب المأمور السامي. وارتفع حد المطالبات بموجب نظام التحكيم المتعلق بالمطالبات الصغيرة من مبلغ ٠٠٠ ١ جنيه استرليني إلى ٠٠٠ ٢ جنيه استرليني.

#### التدابير القانونية وغيرها من التدابير

٦ - يشار في الفقرتين ٨ و ١٩ أدناه إلى التشريع المقترن بالتمييز في العمالة، ويشار في الفقرة ٢٢ أدناه إلى التشريع المتعلق بإنهاء حالات الحمل الذي صدر مؤخراً.

#### مواد معينة

#### المادة ٣ - حقوق الإنسان والحربيات الأساسية

٧ - من المزمع تقديم مشروع قانون عن حقوق الإنسان إلى الجمعية التشريعية في أوائل عام ١٩٩٩. ويهدف مشروع القانون إلى تطبيق الاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان في القانون المحلي بصيغة مماثلة لقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ الصادر عن برلمان وستمنستر.

المادة ٤ - التدابير المؤقتة

٨ - تمت صياغة مشروع قانون عن العمالة (التمييز بين الجنسين) ومن المقرر تقديمها في وقت قريب إلى الهيئة التشريعية. وثمة حكم في مشروع القانون سيتيح تقديم تدريب لكل جنس من الجنسين على حدة للمساعدة على تدعيم المرأة في سوق العمل. ويهدف هذا إلى معالجة أي خلل في فرص التدريب المتاحة للنساء وتقديم تدريب تفضيلي للمرأة عندما تسعى إلى العودة إلى العمل بعد أن تكون قد انقطعت عنه أثناء مرحلة تربية أطفالها.

المادة ٦ - الاستغلال الجنسي للمرأة

٩ - ورد في التقرير الأولي وصف للتشريع المتعلق بحماية المرأة وهو قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٩٨، سُجلت ٤٦ جريمة جنسية ضد النساء والأطفال فيما يلي تفاصيلها:

الاغتصاب: ١١ جريمة  
 الاعتداء المنافي للأدب على أنشى: ٢٨ جريمة  
 الجماع الجنسي غير القانوني مع فتاة دون سن ١٦ سنة: ٥ جرائم  
 التصرفات المنافية للأدب مع الأطفال: جريمة

المادة ٧ - التعينات في الوظائف العامة

١٠ - توجد حاليا في مجلس الأعيان امرأتان بين أعضائه البالغ عددهم ٢٤ عضوا، كما توجد امرأة بين أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم ١٠ أعضاء. ويوجد عدد من النساء في الهيئات المحلية المنتخبة في الجزرية.

١١ - وتمثل السياسة المعلنة لحكومة جزيرة مان في أن يشغل أفضل مرشح متاح الوظيفة الشاغرة في الخدمة العامة وذلك عن طريق ضمان تطبيق إجراءات التعيين والاختيار بعدالة وبدون تمييز من أي نوع. وتتاح للرجال والنساء فرصة متساوية في العمل والتقدم الوظيفي على أساس قدراتهم ومؤهلاتهم وجذارتهم في العمل. ويشكل منح أجر متساو للرجال والنساء ملهمًا من ملامح التعينات في الخدمة العامة منذ عدة سنوات. بالإضافة إلى فرص التدريب والتطوير. وتمثل النساء نسبة ٥٢ في المائة من موظفي الخدمة المدنية. ويضم المرفق ألف جدولًا لموظفي الخدمة المدنية حسب نوع الجنس وتدرج الأجر.

المادة ١٠ - التعليم

١٢ - في عام ١٩٩٨، كان هناك نحو ١٥٧ طفلاً منتظمًا في المدارس الابتدائية والثانوية في جزيرة مان.

عدد المدارس الابتدائية: ٣٥ مدرسة  
 عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية: ٦٣٤ تلميذا (٧٧١ من البنين و ٣٠٩ من البنات)  
 عدد المدارس الثانوية: ٥ مدارس  
 عدد الطلاب في المدارس الثانوية: ٧٩٣ طالبا (لا يتوافر تقسيم لهذا العدد حسب الجنس)

وينتظم طلاب آخرون عددهم ٤٣٠ طالبا (لا يتوافر تقسيم لهذا العدد حسب الجنس) في دورات في كلية جزيرة مان للحصول على تعليم عال. وهناك أيضاً مدرسة مستقلة (تتقاضى رسوما) تفتح أبوابها للبنين والبنات.

١٣ - ويتلقي ١٩٠ طالبا (٥٧٥ ذكرا و ٦١٥ أنثى) منحاً تعليمية من إدارة التعليم في الجزيرة، تتعلق منها (٧٠٤ منحة لذكور و ٤٧٣ منحة للإناث) بدورات للحصول على درجات علمية من جامعات في المملكة المتحدة.

١٤ - ويجري لفترة تجريبية تدريس مادة العلوم لكل جنس على حدة في مدرسة سانت نينيان الثانوية. وهي مادة يُعتبر أداء البنين فيها أفضل بشكل تقليدي من البنات، والغرض من التجربة هو معرفة ما إذا كان أداء البنات سيتحسن إذا شعرن أنهن لا يتنافسن مع البنين.

#### المادة ١١ - العمالة

العملة  
 ١٥ - يبين الجدول الوارد أدناه السكان الناشطين اقتصادياً حسب الجنس والمهنة في عام ١٩٩٦:

المجموع	الجنس		المهن	الفنية	- ١
	إناث	ذكور			
٤٧٦	٢٥٨	١٢١٨			
٨٩٨	٤٢٠٦	٥٦٩٢			
١٣٤	٦٥٧٤	٢٥٦٠			
٠٠٨	١٠٥٨	٥٩٥٠			
٧٦١	٢٠٤١	٢٧٢٠			
١٠١	١٠٥٣	١٠٤٨			
٩٩	١٠	٨٩			
٢٨٩	٨٩	٢٠٠			
٤٥	١٤	٣١			
٨١١	١٥٣٠٣	١٩٥٠٨	المجموع		

١٦ - ويبلغ حالياً معدل البطالة نحو ١,١ في المائة من القوة العاملة.

#### التشريع

١٧ - أشار التقرير الأولي إلى سن قانون العمالة الصادر عام ١٩٩١ والذي وضع موضع التنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كولينسون غراث وتشريع العمالة الموحد. ويوفر القانون حماية ضد التمييز في مكان العمل على أساس الجنس والحالة الزوجية. وينص الباب ٥١ من القانون على ما يلي:

(١) إذا قام رب العمل بفصل أحد الموظفين:

(أ) في ظروف يعامل فيها الموظف معاملة أسوأ من المعاملة التي كان سيحظى بها لو كان من الجنس الآخر،

(ب) أو لأن الموظف لا يستوفي أو لم يبلغ المعيار الذي ينطبق بالتساوي على الموظفين من الجنس الآخر، إلا

'١' في الحالة التي تكون فيها من نفس جنس الموظف الذين يمكنهم استيفاء أو بلوغ هذا المعيار أقل بكثير من نسبة الأشخاص من الجنس الآخر الذين يمكنهم ذلك؛

'٢' وفي الحالة التي لا يمكن فيها لرب العمل أن يثبت أن المعيار مبرر بغض النظر عن جنس الشخص الذي يُطبق عليه؛

'٣' وفي الحالة التي يُضر فيها المعيار بالموظف لأنه لا يمكنه استيفاءه أو بلوغه؛

فإن الفصل يعتبر فصلاً تعسفياً ...".

(٢) إذا قام رب العمل بفصل موظف متزوج -

(أ) في الظروف التي يُعامل فيها الموظف معاملة أسوأ من المعاملة التي كان سيحظى بها لو لم يكن متزوجاً.

(ب) أو لأن الموظف لا يستوفي أو لم يبلغ المعيار الذي ينطبق بالتساوي على الأشخاص غير المتزوجين، إلا

١' في الحالة التي تكون فيها نسبة الأشخاص المتزوجين الذين يمكنهم استيفاء المعيار أو بلوغه أقل بكثير من نسبة الأشخاص غير المتزوجين الذين يمكنهم ذلك؛

٢' وفي الحالة التي لا يمكن فيها لرب العمل أن يثبت أن المعيار مبرر بغض النظر عن الحالة الزوجية للشخص الذي يُطبق عليه؛

٣' وفي الحالة التي يُضر فيها المعيار بالموظفي لأنه لا يمكنه استيفاءه أو بلوغه؛

فإن الفصل يعتبر فصلا تعسفيا ...".

(وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أنه تبعاً للممارسة التشريعية والقانون تشمل العبارات الواردة بصيغة المذكر في المعتماد صيغة المؤنث أيضاً). ويمكن للشخص الذي فُصل فصلاً تعسفياً أن يتقدم بطلب إلى محكمة العمل للحصول على تعويض.

١٨ - ومد أيضاً قانون عام ١٩٩١ فترة إجازة الأمومة التي يمكن للمرأة العودة بعدها إلى العمل من ٧ أسابيع إلى ١٢ أسبوعاً، كما مد نطاق الحماية من الفصل التعسفي بحيث أصبح يشمل الحالات التي يعقب فيها الفصل فترة غياب عن العمل بسبب الأمومة.

١٩ - وتمت حالياً صياغة مشروع قانون للعملة (التمييز بين الجنسين) يرمي إلى توسيع نطاق الحماية المكفولة بموجب قانون عام ١٩٩١. ومن المتوقع أن يقدم المشروع إلى الهيئة التشريعية في أوائل عام ١٩٩٩. وهو يستند إلى قانون الأجر المتساوي الصادر عام ١٩٧٠ وإلى أحكام العملة في قانون التمييز بين الجنسين الصادر عام ١٩٧٥ (وكلاهما من قوانين برلمان المملكة المتحدة) ويهدف إلى توفير وسائل انتصاف من التمييز على أساس الجنس أو الحالة الزوجية فيما يتصل بالإعلانات عن الوظائف وعروض العمل وشروط وظروف العمل (ومن بينها الأجر) وإنها العمالة.

#### التدريب

٢٠ - يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية في المشاركة في جميع خطط وبرامج التدريب التي تحظى بدعم من شعبة التدريب في إدارة التجارة والصناعة. وفيما يلي النسبة المئوية للنساء في خطط التدريب الحالية:

% ٢٢	الرسوم المتحركة (أفلام الكرتون)
% ٢٣	متعهادات الأغذية
% ٢٦	الطاهيات
% ٢	التشييد
% ٩	الهندسة
% ٨٦	تصنيف الشعر
% ٥٠	إدارة الضيافة
% ٦٥	تكنولوجيا المكاتب
% ٧٠	السفر والسياحة
% ٣٤	خطط بدء الأعمال الصغيرة

#### المادة ١٢ - الخدمات الصحية

##### الخدمات الصحية

٢١ - أشار التقرير الأولي إلى توفير الخدمات الصحية عن طريق الهيئة الوطنية للصحة وعدد من الخدمات المتعلقة بالمرأة على وجه التحديد. ولا تزال هذه الخدمات متوافرة وأصبحت خدمات تنظيم الأسرة متوفرة مجاناً للجميع، وانخفضت معدلات الوفاة قبيل الولادة وبعدها إلى ٦,٦ في كل ١٠٠ حالة ولادة؛ (المتوسط شامل للسنوات ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧). وحدثت زيادة في الإنفاق على الشئي عن التدخين ولكن دون حدوث انخفاض كبير في أعداد المدخنين.

##### التشريع

٢٢ - بدأ نفاذ قانون إنهاء الحمل (الدفاع الطبي) الصادر عام ١٩٩٥ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويكفل القانون دفاعاً قانونياً للأطباء الذين يقومون بإنهاء حالت الحمل للمحافظة على حياة المرأة أو في الحالات التي يكون فيها من غير المرجح أن يولد الطفل على قيد الحياة أو التي سيولد فيها الطفل معوقاً تعويقاً شديداً بدنياً أو عقلياً أو في الحالات التي يكون الحمل قد حدث فيها نتيجة لاغتصاب المرأة أو لمواقتها من جانب أحد محارمها أو لاعتداء يتنافى مع الآداب. ويشكل هذا القانون تطوراً هاماً نظراً لأنه، باستثناء أحكامه، يُعد الإجهاض غير قانوني في الجزيرة.

#### المادة ١٦ - الزواج والعلاقات الأسرية

٢٣ - لا يميز قانون جزيرة مان ضد المرأة في المسائل المتصلة بالزواج والأسرة.

٢٤ - وقد أشار التقرير الأولي إلى قانون الزواج الصادر عام ١٩٨٤ وإلى قانون العنف المنزلي والدعوى الزوجية الصادر عام ١٩٧٨. وأورد قانون الأسرة الصادر عام ١٩٩١ أحكاماً شتى تتعلق بمسؤولية الوالدين.

وبموجب ذلك القانون، يتحمل والد ووالدة الطفل الذي يكون ثمرة للزواج ووالد ووالدة الطفل بالتبني نفس مسؤوليات الوالدية بالنسبة للطفل القاصر. ويمكن لكل من الأب والأم تعيين وصي للطفل يتولى شؤونه في حالة وفاة أي منهما. ورغم أن أم أي طفل غير الطفل الذي يكون ثمرة للزواج وغير أم أي طفل بالتبني تتحمل منفردة بحكم القانون مسؤولية الوالدين، يمكن للأب أيضاً أن يتحمل هذه المسؤولية بالاتفاق مع الأم أو بحكم من المحكمة. ويمكن مطالبة أي من الوالدين بالتكفل بأطفاله مالياً.

كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

— — — —